



الشاهد النحوي في مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت:355هـ) - أسلوب النهي و أسلوب الشرط أنموذجاً (437هـ)

بسمة سعد بشير جاسم

جامعة ذي قار/كلية التربية للعلوم الإنسانية/قسم اللغة العربية/ذي قار/العراق.
basma.s.basher@utq.edu.iq.

رافد مطشر السعيدان

جامعة ذي قار/كلية التربية للعلوم الإنسانية/قسم اللغة العربية/ذي قار/العراق.
Dr.rafid.mutashir.s@utq.edu.iq.

الملخص

إن القرآن الكريم بنصّه الموثق ، يُعدُّ المصدر الأول لدراسة اللغة بفروعها ؛ وذلك لأنَّ اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن ، غير أنَّ المفسرين رجعوا كثيراً إلى لغة العرب من شعر ونثر لبيان معاني القرآن الكريم ، لأنَّها من أهم مصادر التفسير ، وهم يشترطون في تلك اللغة التي يفسِّر بها القرآن الاستفاضة والشهرة ، لأنَّ كتاب الله نزل بألفاظ لغات العرب ، وغيره جائزٌ توجيهُ شيءٍ إلى الشاذ من لغاتها ، وله في الأقصص الأشهر معنىًّا مفهوم ، ووجهه معروف . يتناول هذا البحث بالدراسة والتوضيح قضية الشاهد النحوي في مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي (ت:437هـ) ، وتتنوع الشواهد الصرفية والصوتية وإملائية والنحوية ولكن الشاهد النحوي احتل المركز الأول في كتاب مشكل إعراب القرآن ، وقد هدَّف هذا البحث إلى بيان أبرز أغراض هذه الشواهد ، وضرب الأمثلة المتنوعة ، إضافة لبيان موضوعات الشاهد النحوي ، وتتضمن الشاهد النحوي الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والقراءات ، والشعر والأمثال ، وشمل البحث مفهوم الأسلوب في اللغة والاصطلاح ، وأسلوب النهي وأسلوب الشرط ، وانتهى بخاتمة أودعنا فيها أبرز نتائج التي تمُّ خصَّ عنها البحث ، ومن أهم المصادر التي اعتمدت عليها من كتب النحو : كتاب سيبويه (ت:180هـ) : الكتاب ، والمقتضب للمبرد (ت:258هـ) ، كتب معاني القرآن وإعرابه : نحو معاني القرآن للقراء (ت:207هـ) ، ومجاز القرآن لأبي عبيدة (ت:210هـ) ، وكتب التفسير وعلوم القرآن : نحو تفسير الطبرى (ت:310هـ) ، والكتشاف للزمخشري (ت:215هـ) ، وكتب القراءات : نحو السبعة في القراءات لابن مجاهد (ت:342هـ) .

الكلمات المفتاحية : الشاهد ، الأساليب ، النهي ، الشرط .



The Grammatical Witness in the Problematic Parsing of the Qur'an by Abu Muhammad Makki ibn Abi Talib al-Qaysi (355 AH - 437 AH) The Prohibitory Style and the Conditional Style as an Example

Basma Saad Bashir Jassim

University of Dhi Qar/College of Education for Humanities/Department of Arabic Language/Dhi Qar/Iraq, basma.s.basher@utq.edu.iq.

Rafid Mutashir Al-Saeedan

University of Dhi Qar/College of Education for Humanities/Department of Arabic Language/Dhi Qar/Iraq, Dr.rafid.mutashir.s@utq.edu.iq.

Abstract

The Holy Qur'an, with its authentic text, is the primary source for the study of language in all its branches. This is because the language used in the Qur'an is more eloquent than that found elsewhere. However, interpreters have frequently turned to the Arabic language, both poetry and prose, to clarify the meanings of the Holy Qur'an, as it is one of the most important sources of interpretation. They stipulate that the language used to interpret the Qur'an must be widespread and well-known. This is because the Book of God was revealed in the most eloquent of the Arabic languages, and it is impermissible to attribute anything to anomalous languages. However, in the most eloquent and well-known language, it has a clear meaning and a well-known aspect. This research deals with the study and clarification of the issue of grammatical evidence in the book "The Problem of Parsing the Qur'an" by Umki bin Abi Talib Al-Qaysi (d. 437 AH). The morphological, phonetic, orthographic and grammatical evidences were varied, but the grammatical evidence occupied the first place in the book "The Problem of Parsing the Qur'an". This research aimed to clarify the most prominent purposes of these evidences, and to give various examples, in addition to clarifying the topics of the grammatical evidence. The grammatical evidence included Qur'anic verses, prophetic hadiths, readings, poetry and proverbs. The research included the concept of style in language and terminology, the prohibitive style and the conditional style.

Keywords: Witness, methods, prohibition, condition

المقدمة الأساليب

تعريف الأسلوب في اللغة :

كلمة أسلوب تدور في اللغة حول عدة معانٍ منها: الطريقة والوجه والمذهب والفن ، ويقول ابن منظور في لسانه: ((يقال للسَّطْرِ مِن النَّخْلِ: أَسْلُوبٌ . وَكُلُّ طَرِيقٍ مُمْتَدٌ فَهُوَ أَسْلُوبٌ . وَالْأَسْلُوبُ: الْطَّرِيقُ وَالْوَجْهُ وَالْمَذَهَبُ . يُقَالُ: أَنْتُمْ فِي أَسْلُوبٍ سَوِئٍ، وَيُجْمَعُ عَلَى أَسْلَابٍ . وَالْأَسْلُوبُ: الْطَّرِيقُ تَلْخُذُ فِيهِ . وَالْأَسْلُوبُ بِالضَّمَّةِ: الْفُنُّ، يُقَالُ: أَخَذَ فُلَانٌ فِي أَسْلَابٍ مِنَ الْفُنُّ، أَيْ: أَفَانَيْنَ مِنْهُ، وَإِنْ أَنْفَهَ لِفِي أَسْلُوبٍ إِذَا كَانَ مُنْكَرًا)) (ابن منظور ، مادة (سلب) ، 588/5).

وفي المعجم الوسيط: الأسلوب: **الطَّرِيقُ وَيُقَالُ سَلْكَتْ أَسْلُوبٌ فَلَانْ فِي كَذَا** ، أي: طريقه ومذهبه ، وطريقة الكاتب في كتابته .
والفن، يُقال: **أَخْذَنَا فِي أَسْلَابِ مِنَ الْقَوْلِ** ، أي: فنون متنوعة ، والصف من النخل ونحوه ، وجمعه **أَسْلَابٍ** (مجمع اللغة العربية ، باب السين ، ص 441).

تعريف الأسلوب في اصطلاح العلماء :

الأسلوب في الاصطلاح عُرِف بتعريفات متعددة ، ولكنها على كثرتها تتقارب في مدلولاتها ، ومن ذلك ما يلي:

¹-الأسلوب: هو ((الطريقة الكلامية التي يسلكها المتكلم في تأليف كلامه و اختيار مفرداته)) (الدروبي فهد ، 1997 ، ص18).

2- الأسلوب: هو ((طريقة الكتابة ، أو طريقة اختيار الألفاظ وتأليفها للتعبير بها عن المعاني قصد الإيضاح والتأثير)) (الشاعر أحمد ، ص 31).

³- وعرَفَهُ ابن خلدون في مقدمته بأنَّه: ((المنوال الذي ينسجُ فيه التراكيبُ أو القالبُ الذي تُفرِعُ فيه)) (ابن خلدون ، ص570).

أسلوب النّهي

اللَّهُمَّ لِغَةً: ضد الأمر ويطلق على المنهي ، والزجر عن الشيء بالفعل أو بالقول ، وأنّ مقتضى النهي قبح المنهي عنه ؛ لأنّ الحكيم لا ينهي عن شيء إلا لفظه(الكتابي ، 1998 ، 3/903).

فهو عند ابن منظور: أيضاً خلاف الأمر ، وهو العُقل يكون واحداً و جمعاً ، وفي التنزيل العزيز في سورة طه: {إِنَّ فِي ذٰلِكَ لِذِكْرَىٰ لِأُولَئِكَ} (سورة طه ، الآية : 128) واللهي ، العُقل بالضَّمْ سُميَتْ بذلك ؛ لأنَّها تَنْهَى عن القَبِح (ابن منظور ، 446/2).

تعريف النَّهْيِ عند العلماء اصطلاحاً

فقد عرَّفَ الجويني قال: ((الكلام القائم بالنفس وهو في اقتضاء الانكماش عن المنهى عنه بمثابة الأمر في اقتضاء به)) (الجويني ، 1418/1، 96). أما عند الجرجاني فعرفه هو: ((ضد الأمر، وهو قول القائل لمن دونه: لا تفعل)) (الجرجاني ، باب النون ، 248/1). فيستحبيل أن يكون الشيء مأمورةً ومنهياً (الجماعي على ابن قادمة ، 2002 ، ص207).

وقال السَّكاكِيُّ: أَنَّ أَصْلَ اسْتِعْمَالِ لَا تَفْعَلُ أَنْ يَكُونُ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِعْلَاءِ، بِصِيغَةِ مُخْصُوصَةٍ هِيَ الْمُضَارِعُ الْمُقْرُونُ بِـ(لَا) النَّاهِيَةِ (السَّكاكِيُّ، 1983، 320/1). اسْتَشْهَدَ القَيْسِيُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: {فَلَا تَمُوْثُنَ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ} (سُورَةُ الْبَقَرَةِ، الْآيَةُ : 132) وَ {لَا يَجْرِمُكُمْ شَفَاقِي} (سُورَةُ هُودِ، الْآيَةُ : 89)، (فَالَّذِي عَنْهُ دِهْنُ الْفَلْفَظِ عَلَى الْمُنْتَكَلِّمِ وَالْمَرَادُ بِهِ الْمُخَاطَبُ)) (مُكَيْ بْنُ أَبِي طَالِبٍ الْقَيْسِيِّ، 256/1) فَهُوَ يَوْافِقُ قَوْلَ الزَّرَاجِ حِيثُ قَالَ: (فَلَفْظُ النَّهِيِّ إِنَّمَا هُوَ لِلْمُنْتَكَلِّمِ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ لِلْمُكَلَّمِ) (الْزَرَاجُ، 1988، 212/1). دَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ أَنَّ اللَّهَ يُهْنِي فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ عَنْ كَوْنِهِمْ عَلَى خَلَافِ الإِسْلَامِ، وَذَكَرَ الْمُؤْتَ عَلَى سَبِيلِ الْتَّوْطِيْلَةِ لِلْسَّهَادَةِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَتَبَيَّنُ بِالْمُؤْتَ وَلَا يَتَبَيَّنُ مَتَّى يُفَاجِهُهُ (أَبُو حِيَانُ، 1993، 637/1). فَهُوَ ((الْحَثُ عَلَى الْإِسْلَامِ، أَيُّ: أَسْلَمُوا قَبْلَ أَنْ تَمُوتُوا، وَلَيْسَ ذَلِكَ نَهِيًّا عَنِ الْمُؤْتَ)) (الرَّاغِبُ الْأَصْفَهَانِيُّ، 1999، 319/1).



(لا) النافية للجنس

وهي عاملة عمل (إنَّ) فتنصب الاسم وترفع الخبر ، ولكنَّها لا تعمل إلَّا بشروط هي: ((إنَّ تكون نافية ، وأنَّ يكون منفيها الجنس ، وأنَّ يكون فيه نصاً ، وأنَّ لا يدخل عليها الجار ، وأنَّ يكون اسمها نكرة ، وأنَّ يتصل بها ، وأنَّ يكون خبرها أيضًا نكرة)) (ابن عقيل ، 1980 ، 6/2).

وما يعني هنا هو اسمها وما وضع له من شروط منها: أن يكون نكرة بإجماع النحاة (السيوطى 1980 ، 1/522)، ومع ذلك فقد جاء معرفةً في الشعر . فتارةً جاء علمًا ، وأخرى جاء مُعْرِفًا بالإضافة .

مجيء مُعْرِفًا بالإضافة

أورد القيسى قول الشاعر:

أبالمؤت الذي لا بُدَّ أني مُلاقٍ لا أباك تُخْوِفيني

الشاهد هو (لا أباك) وقد خرَّج النحاة ذلك على حذف اللام ، أي أنَّ الأصل (لا أبا لك) وحذفت اللام ضرورة . وقولهم هذا لا يُخرِجنا من الإشكال ؛ لأنَّهم مع وجود اللام قالوا: إنَّ (أبا) مضافٌ إلى (الكاف) وهذه اللام زائدة مفهومة بين المضاف والمضاف إليه لتفويته بالإضافة ، وإنَّها لا تُفيد فصلاً (القيسى ، 1/280).

قال سيبويه في باب المنفي المضاف بلام بالإضافة: ((اعلم أنَّ التنوين يقع من المنفي في هذا الموضع إذا قلت: لا غلام لك كما يقع من المضاف إلى اسم ، وذلك إذا قلت: لا مثل زيد. والدليل على ذلك قول العرب: لا أبا لك ، ولا غلامي لك ، ولا مسلمي لك .

وزعم الخليل رحمة الله أنَّ النون إنَّما ذهبَت للإضافة ، ولذلك أحقَّت الألف التي لا تكون إلَّا في بالإضافة.

وإنَّما كان ذلك من قبل أنَّ العرب قد تقول: لا أباك، في معنى لا أبا لك، فعلموا أنَّهم لو لم يجيئوا باللام لكان التنوين ساقطاً كسفوطه في لا مثل زيد ، فلما جاءوا بلام بالإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أنْ تجيء اللام إذ كان المعنى واحداً، وصارت اللام بمنزلة الاسم الذي ثُنِي به في النداء، ولم يُغيروا الأول عن حاله قبل أنْ تجيء به، وذلك قوله: يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِي (سيبوبيه ، 276/2).

وعَلَّ سيبويه ذلك بقوله: ((وإنَّما فعل هذا في المنفي تخفيفاً، كأنَّهم لم يذكروا اللام كما ذكروا اللام كما أنَّهم إذ قالوا يا طحة أقبل فكانهم لم يذكروا الهاء ، وصارت اللام من الاسم بمنزلة الهاء من طحة لا تغير الاسم عن حاله قبل أنْ تلحق ، كما لا تُغيِّر الهاء الاسم عن حاله قبل أنْ تلحق ، فالنفي في موضع تخفيف كما أنَّ النداء في موضع تخفيف ، فمن ثُمَّ جاء فيه مثل ما جاء في النداء)) (سيبوبيه ، 278/2).

والسبب في إفحام اللام ؛ ((إنَّ (لا) لا تعمل في المعرفة شيئاً ، وما أضيف إلى المعرفة معرفة ، وهذه الأسماء مضافة إلى معرفة فزيدت اللام إصلاحاً لالحظ حتى يصير كأنَّه غير مضاف)) (ابن عصفور ، 2009 ، 2/417). ولسنا مع النحاة رحمة الله فيما ذهبوا إليه من أقوال في (لا أبا لك) لأسباب هي:

1- أنَّ الأصل في (لك) أنَّ يكون خبراً لـ(أبا) لا على ما ذكروا ، قال السيرافي: ((إذا كان بعد الاسم المنفي لام بالإضافة ففي الاسم الأول وجهاً أحدهما أنْ يُبني الاسم الأول مع لا وتكون اللام في موضع النعت للاسم أو في موضع الخبر وهذا هو الأصل والقياس)) (السيرافي ، 1/346).

2- قالوا: إنَّ اللام مفهومة بين المضاف والمضاف إليه لتفويته بالإضافة ، أي: أنَّها زائدة ليست من أصل التركيب ، ومعلوم أنَّ بعض الأدوات يُزداد لتأدية معنى معين فإذا حُذف لا يختل معنى الجملة وإنَّما يذهب المعنى الذي أفاده ، وهذا لا يتحققُ مع هذه اللام فـ(لا أباك) يختلف عن (لا أبا لك) زيادة على قولهم: أنَّ اللام حُذفت ضرورة ، وحذف الزائد لا يكون ضرورة ! كما أنَّ قولهم هذا يوجب كون حذفها شذوذًا وبقاوها شذوذًا (السيرافي ، 1/346) أيضًا وهذا تناقض .



3- لا عبرة بقولهم أنَّ (أبا) في هذا التركيب نكرة بدليل أنَّ (لا) لا تدخل على المعرف ، ولو صد دليлем هذا لكان (هيثم وأمية) نكريتين بالدليل نفسه ظو ولكلَّهم لم يقولوا ذلك بدليل تأويلهم (هيثم وأمية) .

4- أنَّ الألفاظ التي ذكروها مع (أباك) والتي قالوا: إنَّها نكرة نحو (مثلك وشبيهك) ، لا تشبهه (أباك) لأكثر من سبب ، منها: أنَّ هذه الألفاظ نكرة ؛ لأنَّها موجلة في الإبهام كما قالوا ، لم تتعترف بالإضافة ، وليس الأمر كذلك مع (أباك) كما إنَّها نكرة أينما وُجدت سواء مع (لا) أم مع غيرها ، بخلاف (أباك) فهو معرفة إلَّا مع (لا) ، وفي ذلك إرباك للمعنى ، وخرق لقاعدتهم ، تفصيل المضاف إلى معرفة معرفة ، ولا ينسف لهم قولهم: أنَّ المعنى على النَّم أو المدح (السيروفي ، 347/1).

5- أنَّ الأصل في هذا التركيب هو وجود اللام ، يدلُّ على ذلك كثرة الشواهد التي فيها (لا أبا لك) فلا يكاد يوجد إلَّا في الشاهدين السابقين (الشيخ محمد حميي الدين عبد الحميد ، ص329). وهذا يعني أنَّ هذه اللام حرف جر ليس بزائد وأنَّها بمنزلة حروف الجر الأخرى ، إذ لا يمكن أن يكون الأسلوب الذي فيه زائد مقحم هو الشائع بينما يكون الأسلوب الذي لا زيادة فيه ولا إفحام قليلاً نادراً .

6- ضعَّف ابن مالك ما قالوه بحجج منها: ((قولهم لا أبا لي ولا أخا لي فلو كان قاصد الإضافة لقالوا: لا أب ولا أخ لي فيكسرن الباء والخاء إشعاراً بأنَّها متصلة بالياء تقديرأ فإنَّ اللام اتداد بها على ذلك التقدير)) (الشيخ يس ، 236/1). والحجة الأخرى هي: ((إذا كان الاسم من قولهم لا أبا لك مضافاً إلى ما بعده فكيف ساع لا أبا لك ولا أخ لك ، بباتب الآلف والأب والأخ إذا أضيفاً إلى ياء المتكلِّم لم ترد فيهما اللام المحذوفة)) (الشيخ يس ، 236/1). وذهب إلى ((أنَّ هذه الأسماء مفردة ليست بمضاف والمجرور باللام في موضع الصفة لها فتعلق بمحذوف وشبيهه غير المضاف بالمضاف في نزع التنوين من المفرد والنون من المثنى والمجموع على حده)) (الشيخ يس ، 236/1). وهو مذهب ابن كيسان ، وابن هشام (السيوطي ، 1980 ، 525/1).

وهذا نقيض ما قالوا: من ((أنَّ اللام إذا دخلت بين المضاف والمضاف إليه فَصَلَّهُ منه لفظاً وصاحب التنوين ، وزالت الإضافة ولم يتعرَّف المضاف بالمضاف إليه ، ولم ينفكَّ به ؛ لأنَّ اللام قد حجزَ بينهما)) (الزجاجي ، 100/1).

ولكلَّهم عادوا فاستثنوا اللام الدالة في النفي ، وعلَّوا ذلك بقولهم: ((إنَّما جاز ذلك في النفي لكثرته في الكلام وهم مما يُغيِّرون الشيء عن حال نظائره إذا كَثُرَ في الكلام ، وكذلك تزاد هذه اللام بين المضاف والمضاف إليه في النداء أيضاً لكثرته في الكلام)) (الزجاجي ، 101/1).

والذي أوقع النهاة في ذلك والذي عُدُوه لليلاً على أنَّ الاسم باق على إضافته وأنَّ هذه اللام زائدة ، هو أنَّ الأسماء الستة لا تُعرب بالحراف إلَّا إذا كانت مضافاً إلى غير ياء المتكلِّم ، فلو كان (أبا) غير مضاف لما ثبتت الآلف فيها ، ولكن الواجب أنْ يُقال (أب) دون الآلف (الهروي ، 68).

وقد أحَسَ النهاة بأنَّ الغاءهم هذه اللام يُلزمهم أنَّ يُعملوا (لا) في المعرف ، وهذا خلاف أقوِّوه من أنَّها لا تعمل إلَّا في النكرات ، فعالجو الأمر بقولهم: ((قد تكون أسماءً بألفاظ المعرف وهي نكرات نحو: مثلك ، وشبيهك ، وغيرك ، ...، وكذلك قولهم: لا أباك ولا أبا لك بلفظ المعرفة وهو نكرة ؛ لأنَّ أصله أنْ يُقال: لا أبا لك)) (الزجاجي ، 104/1).

واستدلُّوا على أنَّ (لا أباك) و (لا أبا لك) نكرة بأنَّ (لا) لا تعمل إلَّا في النكرات (الهروي ، ص70). وقد يقصدون بقولهم (لا أبا لك) أنَّه لا أبا له على وجه الحقيقة ، إنَّما هو مثلُ للدعاء الشخص أو عليه ، قال الزجاجي: ((وإنَّما يُراد بقولهم: لا أبا لك ، آنَّه لا أب لك من الآباء الأشراف أو من الآباء المذكورين ، فإِنَّما هو كلام مجراه مجرى السبَّ ، وربماً موضع موضع المدح كقولك: للرئيس الفاضل: لا أبا لك إنَّما ثريد: لا أبا لك من الآباء الخاملين الناقصين ، فإِنَّما هو كلام مختصر يُعرف معناه بمقصده وجري كالمثل)) (الزجاجي ، 105/1).

وقال ابن جني: ((فَكَمَا لَا تقول لمن لَا أب له: أفقدك الله أباك ؛ كذلك يُعلم أنَّ قولهم لمن لَا أب له: (لا أبا لك) لا حقيقة لمعناه مطابقة للفظه ، وإنَّما هي خارجَةٌ مخرجَ المثل)) (ابن جني ، 345/1).

وأضاف ابن جني قائلاً بعد أنْ أنسد قول الشاعر: (جرير ، 212)



يا نَيْمَ نَيْمَ عَدِي لَا أَبَا لَكُم لَا يُقْرِّيْكُمْ فِي سَوْءَةِ عَمَرٍ

((وهذا أقوى دليل على كون هذا القول مثلاً لا حقيقةً ؛ ألا ترى أَنَّه لا يجوز أَن يكون للتيم كُلَّها أَبٌ واحدٌ ، ولكن معناه: كُلُّمَا لَدُعَاءٍ عَلَيْهِ وَالْإِغْلَاظُ لَهُ)) (ابن جني ، 1/346).

الأسلم حل هذه المسألة هو مذهب أبي عثمان المازني في إعراب بعض الأسماء الستة ومنها (أَبٌ) وهو يقول: ((أَنَّ الباء حرف الإعراب ، وإنَّما الواو والألف والباء نشأت عن إشباع الحركات)) (الأبنواري ، 1945 ، 17/1). قال السيوطي حين ذكر آراء النحاة في (لا أَبَا لَكَ) : ((الثَّالِثُ أَنَّهَا مُفْرَدةٌ جَاءَتْ عَلَى لِغَةِ الْقُصْرِ وَالْمَجْرُورِ بِاللَّامِ هُوَ الْخَرَ وَعَلَيْهِ الْفَارَسِيُّ وَإِنْ يَسْعَوْنَ وَإِنْ الطَّرَاوَةُ (ت: 528هـ) وَإِنَّمَا اخْرَثَهُ لِسَامَتِهِ مِنَ التَّلْوِيلِ وَالزِّيَادَةِ وَالْحَذْفِ وَكُلُّهَا خَلَفُ الْأَصْنَافِ وَكَانَ الْقِيَاسُ فِي هَذِهِ الْأَفْظَالِ لَأَبٍ لَكَ وَلَا أَخَ لَكَ ... إِلَّا أَنَّهُ كَثُرَ الْإِسْتِعْمَالُ بِمَا نَقَدَ مَعَ مُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ)) (السيوطى ، 1980 ، 1/525).

وبنَيَّ الأستاذ إبراهيم مصطفى مذهب المازني هذا بقوله: ((ونقول: إِنَّه لا حاجةٌ إِلَى هَذَا التَّفْصِيلِ وَالتَّطْوِيلِ ، وإنَّمَا هِيَ كَلْمَاتٍ مَعْرِبَةٍ كَثِيرَهَا مِنْ سَائِرِ الْكَلْمَاتِ الْضَّمِنَةِ لِلْإِسْنَادِ وَالْكَسْرَةِ لِلْإِضَافَةِ ، وَالْفَتْحَةُ فِي غَيْرِ هَذِينَ ؛ وإنَّمَا مُدَثَّثٌ كُلُّ حَرْكَةٍ فَنَشَأَ عَنْهَا لِيَنْهَا ؛ وَسَبَبَ ذَلِكَ أَنَّ كَلْمَتَيْ "ذُو" وَ"فَأَ" وُضَعَتَا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَبِقِيَةِ كَلْمَاتِ الْبَابِ وُضَعَتْ عَلَى حَرْفَيْنِ ، الْأَوَّلُ مِنْهُمَا حَرْفٌ حَلْقِيٌّ ، وَتَعْلَمُ أَنَّ حَرْفَ الْحَلْقِ ضَعِيفَةٌ فِي النَّطْقِ ، فَلِيَلْهُ الْحَظْمُ مِنَ الظَّهُورِ ، فَلَيَسْ لِعَصْلِ الْحَلْقِ مِنَ الْمَرْوَنَةِ وَالْقَدْرَةِ عَلَى النَّطْقِ وَتَحْدِيدِ الْمَخْارِجِ مَا لِلْسَّانِ وَالشَّفَقَيْنِ . وَمِنْ عَادَةِ الْعَرَبِ أَنْ تَسْتَرُوا فِي نَطْقِ الْكَلْمَاتِ ، وَأَنْ تَجْعَلُوهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فِي أَغْلَبِ الْأَمْرِ ، فَمَنَّتْ فِي هَذِهِ الْكَلْمَاتِ حَرْكَاتُ الْإِعْرَابِ وَمَطْلَبُهَا لِتُعْطِيَ الْكَلْمَةَ حَظًا مِنَ الْبَيَانِ فِي النَّطْقِ)) (مصطفى إبراهيم ، ص109).

وأضاف الأستاذ إبراهيم مصطفى موضحاً: ((وليس في العربية اسم معرّب يُنْتَي على حرف واحد، أو حرفين: أحدهما حلقى، إلا وهذا حكمه . ويؤنسك بهذا أنَّ ما يُنْوِنُ من هذه الكلمات، أو يُوصِلُ بِالْأَلْفِ، يُعرَبُ بالحركات من غير لين بعدها، مثل: أَبٌ، وأَخٌ، والأَبُ، والأَخُ، وذلك لأنَّ الكلمات قد طَلَّتْ فِي النَّطْقِ شَيْئًا بِالْتَّوْنِيْنِ وَالْأَلْفِ، فَأَعْنَى ذَلِكَ عَنْ مَدِ الْحَرْكَةِ الْأَخِيرَةِ وَإِحْدَاثِ لِيَنْهَا بعدها، وقد حُذِفتَ التَّوْنَيْنِ مِنْ (أَبٌ وَأَخٌ) وَلَمْ يَكُونَا مَضَافِينَ وَلَا فِيهِمَا (الْأَلْفِ) فَعَادَتِ الْأَلْفُ . وَقَالُوا: (لا أَبَا لَكَ) وَ(لا أَخَا لَكَ))) (مصطفى إبراهيم ، ص109_110).

استشهد القيسى في هذا البيت الشعري وهو:

أَبِ الْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَنِي مُلَاقٍ لَا أَبَا لَكِ تَحْوِيْنِي

ولكَنَّ في غير موضع حيث قرأ: ((تحويفيني) حذف النون الثانية وكسر نون المثلثي لمجاورتها الياء ، والنون في تحويفيني علامة الرفع في الفعل الواحد. مثله في قوله تعالى: {فَيَمْتَشِّرُونَ} (سورة الحجر ، الآية : 54) أصله: تبشروني)) (القيسي ، 1984 ، 1/447)، لكنَّ حذف نافع النون الثانية التي دخلت للفصل بين الفعل والياء لاجتنام المثلثين وكسر النون الثانية (الدنبي ، 136/1) التي هي علامة الرفع لمجاورتها الياء وحذف الياء؛ لأنَّ الكسر تدل عليها . ولكسرة نون الإعراب وحقها الفتح لالقاء الساكدين؛ ولأنَّه أتى بعلامة المنصوب بباء المخوض .

حيث عَلَّ سَيِّدُوهُ سبب حذفهم للنون قال: ((تحذف نون الرفع؛ لأنَّ ضاغفت النون، وهم يستثنون التضعيف، فتحذفوها . وإنَّما حذفت، لأنَّها لم تحرَّك فإذا لم تحرَّك حذفت، فإذا حذفت، فتحذف لثلا يلتقي ساكنان)) (سيديوه / 3_519_520).

وقد ذكر القيسى أنَّ قوم آخرون قالوا: أَنَّ النون المحفوظة هي الأولى ، وذلك بعيدٌ؛ لأنَّها علم الرفع وعلم الرفع لا تُحذف من الأفعال إلَّا لجازم أو ناصب . وقد خالف جماعة القراء نافعاً في قراءته ، فقرأ ابن كثير: تبشيرُونَ بتشديد النون وكسرها (القيسي ، 1984 ، 1/136). وهي قراءة حسنة؛ لأنَّه أدى نون القراءة التي هي علم الرفع في النون التي دخلت ليفصل بين الياء والفعل وحذف الياء؛ لأنَّ الكسرة تدل عليها (الأخفش ، 255/1).

وقرأ: ((أَبُو عَمْرٍ وَعَاصِمٍ، وَابْنِ عَامِرٍ وَحَمْزَةَ وَالْكَسَائِيَّ)) (ابن الغفار الفارسي ، 1993 ، 5/45) بنون مفتوحة مخففة هي علم الرفع ، ولم يعدوا الفعل إلى مفعول كما فعل نافع وابن كثير) (القيسي ، 1984 ، 1/446).



أسلوب الشرط

الشرط في اللغة:

أورد الخليل في كتابه (العين) مادة شرط ، فقال: ((الشرط: معروف في البيع ، والغفل: شارطه فشرط له على كذا وكذا ، يشرط له)) (الفراهيدي ، 234/6).

وقال الجوهرى في صالحه: ((الشرط معروف ، وكذلك الشريطة ، الجمع شروط وشروط . وقد شرط عليه كذا يشرط ويشرط ، وانشترط عليه)) (الجوهرى ، 1136/3).

وفي لسان العرب عَرَفَ ابن منظور الشرط ، فقال: ((الزَّامُ الشَّيْءُ وَالتَّزَامُهُ فِي الْبَيْعِ وَنَحْوِهِ)) (ابن منظور ، 329/7).

ومن دلالات الشرط ((البرغ)) أي: القطع بالشرط والمشرطة مثل: شرط الحجام ، حسم المحروم ، ويشرط الخياط الثوب بالقصص (الفراهيدي ، 234/6). وإذا أضيقت لمادة (شرط) الهمزة ظهرت لها دلالات أخرى مثل: (شرط) الراعي من غنمه وإبله أي: فرق منها شيئاً للبيع (الجوهرى ، 1136/3). وكذلك أشرط الرجل نفسه لأمر أي: ألزم نفسه به ، وجعله علامه لها . فهو شرطيٌ وشركة والجمع شرطٌ ، ((سموا بذلك لأنهم أعدوا لذلك وأعلموا أنفسهم بعلامات)) (ابن منظور ، 330/7).

عند النحو

أسلوب الشرط تركيب لغوي ، عُرف (بالجملة الشرطية) وقد تناوله علماء اللغة والنحو ومفسرو القرآن بالتحليل والتفسير لمعرفة مصطلحاته وبيان مدلولاته في فترات دراستهم لقواعد العربية التي مرت بمراحل متعددة حتى نضجت ثمار جهودهم فصارت المصطلحات النحوية ذات مدلولات ثابتة: ومنها الجملة الشرطية .

وقد ظهرت الصورة الشكلية لأسلوب الشرط بالركنين ، الشرطي والجواب تسيقها الأداة ، كقوله تعالى: {وَمَن يَتَّقَ اللهُ يَجْعَلُ لَهُ مَخْرَجاً وَيَرْزُقُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلُ عَلَى اللهِ حَسْبُهُ إِنَّ اللهَ بِالْعُمُرِ أَمْرُهُ قَدْ جَعَلَ اللهُ إِلَيْكُلَّ شَيْءٍ قَدْرًا} (سوره الطلاق ، الآية : 2_3)، قوله تعالى: {إِن تُفْرِضُوا اللهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعِفُ لَكُمْ وَيَغْفِرُ لَكُمْ وَاللهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ} (سورة التغابن ، الآية : 17) . ف (من) الأداة ، و(يتق الله) الركن الشرطي ، (يجعل له مخرجا) الركن الجوابي ، فالجملتان تكوآن مع الأداة التركيب اللغوي الذي عُرف لاحقاً بأسلوب الشرط (الجملة الشرطية) .

خصص سيبويه في كتابه مؤلفه باباً سمّاه (باب الجزاء) وقال: ((فما يجازي به من الأسماء غير الظروف من، وما، وأيهem . وما يجازي به من الظروف: أي: حين، ومتى، وأين، وأنى، وحيثما. ومن غيرهما: إن، وإن ما ، ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذ حتى يضم إلى كل واحد منها ما)) (سيبوبيه ، 56/3).

صرّح سيبويه بوظيفة الحروف النحوية فقال: ((واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله)) (سيبوبيه ، 62/3) ، ولم يُشير إلى الأدوات التي لا تجزم ، أي: أدوات الشرط غير الجازمة التي حددها العلماء لاحقاً .

والخلاصة هي أنَّ التركيب الشرطي ظهرت مصطلحات مدلولاته على النحو التالي:

حروف الجزاء مدلوها الأدوات التي تنسق الركنين ، والجزاء يدل على الركن الشرطي غالباً ويتكون من الحروف والجملة التي تليها وفعلها فعل الشرط ، والجواب جواب الجزاء وهو يدل على الركن الجوابي .

أما عند الفراء فالجزاء مدلولات مختلفة ، قال: ((وإذا كان قبلها جزاء وهي له جواب قلت: إنْ تأثني إذا أكرمك)) (الفراء ، 274/1 ، 1980).

ولنظم الجزاء يدل على الركن الشرطي ، وأشار إلى هذا المدلول في عبارة أخرى ((كل استفهام دخل على جزاء فمعناه أن يكون في جوابه خبر يقوم بنفسه، والجزاء شرط لذلك الخبر، فهو على هذا، وإنما جزمته ومعناه الرفع لمجيئه بعد الجزاء)) (الفراء ، 236/1 ، 1980).



فالجزاء هو الركن الأساسي في جملة أسلوب الشرط وهو الذي يحتاج إلى الركن الجوابي ، قال الفراء: ((فإذا جئت إلى العطوف التي تكون في الجزاء وقد أجبته بالفاء ، كان لك في العطف ثلاثة أوجه ، إن شئت رفعت العطف مثل قولك: إن تأني فإني أهل ذاك ، ونُوَجِّرُ وتحمُّد ، وهو وجه الكلام . وإن شئت جزمت ...)) (الفراء ، 1980 ، 1 ، 86).

وللفظ الشرط أكثر من مدلول فهو يدل على المعنى اللغوي وهو الاشتراط ، والسبب ؛ قال الفراء: ((ولا تكون أى: اللام شرطاً للفعل الذي قبلها وفيها الواو ؟ إلا ترى أنك تقول: جئتك لحسن إلى ، ولا تقول جئتك ولحسن إلى . فإذا فلتة فأنت تريده: ولحسن إلى جئتك)) (الفراء ، 1980 ، 1 ، 113).

أما عند المبرد فهو أطلق عليه ((المجازة وحروفها)) (المبرد ، 2/46)، قال: **وَمَعْنَى الشَّرْطِ وُقُوعُ الشَّيْءِ لِوُقُوعِ غَيْرِهِ** فمن عواملها من الظروف أين ومتى وأى وحيثما ومن الأسماء من وما وأى ومهما ، وجعل الحرفين إن وإدما (المبرد ، 2/46). وقد أورد لفظ الشرط في أكثر من موضع فقال: ((وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلية لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع ف تكون مواضعها مجازة وإن لم يتبيّن فيها الأعذاب)) (المبرد 2/50).

ذكر أبو الفتح عثمان بن جني أنَّ أسلوب الشرط تركيب يحتاج بعضه إلى بعض ، فقال: ((أن حقيقة الشرط وجوابه ، أن يكون الثاني مسبباً عن الأول)) (ابن جني ، 3/178).

أدوات الشرط الجازمة

إن مصطلح (الأدوات) استخدم لأول مرة ابن الشجري في ((أماليه))(ابن الشجري ، 1/214). ثم تناوله النحاة في كتبهم فجعلوا للشرط أدوات وللاستثناء وللنداء قيل في المعجم الوسيط: ((في اصطلاح النحوين: **اللُّفْظَةُ تَسْتَعْمِلُ لِلرِّبْطِ بَيْنِ الْكَلَامِ أَوْ لِلَّدَلَةِ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهَا كَالتَّعْرِيفِ فِي الْفَعْلِ، أَوِ الإِسْتِقْبَالِ فِي الْفَعْلِ، وَجَمْعُهَا أَدْوَاتٌ**) (مجمع اللغة العربية ، 10/1).

من هذه الأدوات هي :

إن

وهي مكسورة الهمزة وساكنة النون ، ذكر سيبويه بأنَّ أستاذه الخليل وصف (إن) بأنَّها ((أم حروف الجزاء)) (سيبوبيه ، 3/63)، فسألَه ما السبب ؟ فأجاب: ((من قبل أنى رأى حروف الجزاء قد يتصرفن ، فيكون استفهماماً ، ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء ، وهذه على حال واحدة لا تفارق المجازة)) (سيبوبيه ، 3/63). وأنَّها ((فإن أبداً مبهمة ، وكذلك حروف الجزاء)) (سيبوبيه ، 3/60)، والإبهام يدل على أنَّ زمن الحدث غير موقت وغير معلوم ، نحو: أزورك إن جاء أبي من السفر . ويدل أيضاً على الشك وعدم التحقيق نحو: أكافك إن نجحت في الاختبار ، ولذلك قبح النحاة مثل قول: آتيك إن أحمر البر ، وأحسنا: آتيك إذا أحمر البر . والسبب ؛ هو أن أحمر البر حتماً سيتحقق ، فلا تستخدم هنا إن (سيبوبيه ، 3/60).

(إن) المصدرية بمعنى (إن) الشرطية

مجيء (إن) المصدرية بمعنى (إن) الشرطية وإليه ذهب الكوفيون (ابن هشام ، 1382هـ ، 1/34). وقد بحث الفراء في معانى القرآن في تفسير قوله تعالى: {أَفَضَرْبَ عَنْكُمُ الذِّكْرِ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ} (سورة الزخرف ، الآية : 5) فاختلاف في (أن) كنتم ((قرأ: نافع ، وحمزة ، والكسائي ، وخلف ، بكسر الهمزة)) (البنا أحمد بن محمد ، 1987 ، 2/453)، على أنَّها شرطية وإن كان إسرافهم محققاً ، كقول الأجير: إن كنت عملت فوفني حقي ، مع علمه وتحققه لعلمه ، ودوا به مقدر يفسره (أفضل ضرب) أي: إن أسرفتم (البنا أحمد بن محمد ، 1987 ، 2/453). وقرأ: ((فَقَرَأَ أَبْنُ كَثِيرٍ وَأَبْنُ عَمْرُو وَغَاصِمٍ وَأَبْنُ عَامِرٍ وَالْحَسْنِ (أن) كنتم) بفتح الألف (ابن مجاهد ، 1/584). وذكر الفراء سبب قرائتهم على الفتح ؛ ((كأنهم أرادوا شيئاً ماضياً، وأنت تقول في الكلام: أَسْبَكَ أَنْ حَرَمْتِي؟ تزيد إذ حرمتي، وتكسر إذا أردت: أَسْبَكَ إِنْ حَرَمْتِي)) (الفراء ، 1980 ، 1 ، 27/3). ومثله قوله تعالى: {وَلَا يَجْرِمُكُمْ شَيْءٌ قَوْمٌ أَنْ صَدُوكُمْ} (سورة المائدة ، الآية : 2) ((تكسر(إن) وتفتح)) (الفراء ، 1980 ، 1 ، 27/3).

وذكر القيسي من كسر إن معناه: ((إن وقع صد لكم فلا يكتبكم بغض من صدكم أن تعتدوا فالصد منظر ، ودل على ذلك ما ذكره الفراء قال: ((وَفِي حِرْفِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ مُسْعُودٍ (إِنْ يَصُدُوكُمْ) فَإِنْ كَسِرْتَ جَعَلَتِ الْفَعْلَ مُسْتَقْبَلًا ، وَإِنْ فَتَحْتَ جَعَلَتِه مَاضِيًّا))



(الفراء ، 1980 ، 300/1). فالمعنى: إن وقع صد مثل الذي فعل بكم أولاً فلا تعتدوا) (القيسي ، 1984 ، 255/1 ، 1984). والعرب تنسد قول الفرزدق: (الفرزدق ، 311/2)

أَغَصْبُ إِنْ أَذْنَا قُبَيْتَهُ حَرَّتَا جَهَارًا وَلَمْ تَعْضَبْ لَقَلِّ ابن خازم

أختلف النحاة في (إن أذنا) ونقل ابن هشام أن الصواب ((عند الخليل (أن) الناصبة وعند المبرد أنها (أن) المخففة من الثقلة وبيرد قول الخليل أن (أن) الناصبة لا يليها الاسم على أضمار الفعل ، وإنما ذلك لـ(إن) المكسورة)) (ابن هشام ، 1382هـ - 34/1)، نحو قوله تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَازَكَ} (سورة التوبه ، الآية : 6).

ورجح ابن هشام ما ذهب إليه الكوفيون بأن من معاني (أن) هو معنى الشرطية كـ(إن المكسورة) ويعود ترجيحه هذا إلى ((توارد المفتوحة والمكسورة على العمل الواحد ، والأصل التوافق فقريء بالوجهين قوله تعالى: {أَنْ تَضْلِلَ إِحْدَاهُمَا}) (سورة البقرة ، الآية : 282) ، و: {وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُوكُمْ} (سورة المائدة ، الآية : 2) ((ابن هشام ، 1382هـ / 1). وكذلك روى البيت بكسر همزة (إن) وفتحها .

الفاء

يذكر ابن جني: ((إنما دخلت الفاء في جواب الشرط توصلا إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر، أو الكلام الذي قد يجوز أن يبتدأ به . فالجملة في نحو قوله: إن تحسن إلى الله يكافئك ، لولا الفاء لم يرتبط أول الكلام بأخر)) (ابن جني ، 264/1). نحو قوله تعالى: {وَمَا تُنْفِعُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا يَنْفَعُكُمْ} فالمعنى: ((وَكُلُّ نَفَقَةٍ تُنْفَعُونَهَا مِنْ نَفَقَاتِ الْخَيْرِ فَإِنَّمَا هُوَ لِأَنْفُسِكُمْ أَيْ: لِيُخْصِلُ لِأَنْفُسِكُمْ ثَوَابَهُ فَلَيْسَ يَضُرُّكُمْ كُفُرُهُمْ)) (فخر الدين الرازي ، 1981 ، 66/7). وذكر القيسي أن الفاء رابطة لجواب الشرط (القيسي ، 1984 ، 166/1).

درج النحاة على أن الجواب إذا لم يصلح أن يكون شرطاً وجوب اقتراه بالفاء ، وذلك إذا كان جملة أسمية ، نحو: من يفعل الخير فالله يجزيه. أو فعلية طلبية ، نحو، قوله تعالى: {قُلْ إِنْ كُلُّ ثُجُبُونَ اللَّهُ قَاتِلُوْنِي} (آل عمران ، الآية : 31). أو فعلاً غير متصرف ، نحو، قوله تعالى: {إِنْ تَرَنَ أَنَا أَقْلَى مِنْكَ مَا لَا وَوْلَدًا} (سورة الكهف ، الآية : 39). أو مسبوقة بحرف تتفيس ، نحو، قوله تعالى: {مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنِ دِيَنِهِ فَسُوقُهُ} (سورة المائدة ، الآية : 54) . أو مسبوقة بقد ، نحو، قوله تعالى: {قَالُوا إِنْ يَسْرُقُ فَقَدْ سَرَقَ أَخْ لَهُ مِنْ قَبْلِ} (سورة يوسف ، الآية : 77) . أو كان منفياً ، بـ(ما) أو (لن) أو (أن) نحو: إن قام زيد فما يقوم عمرو ، أو فلن يقوم ، أو فإن يقوم . أو قسماً ، نحو: إن تكرمني فوالله لا يكرمنك . أو مقروناً بـ(رب) أو بنداء(المرادي ، 1992 ، ص67_68)، كقول أمير القيس : (امرؤ القيس : ص86

وَإِنْ أَمِنَ مَكْرُوباً فَيَا رَبَّ قَيْنَةٍ مُنْعَمَةٌ أَعْمَلُهَا بِكَرَان

وقد جاء خلاف ذلك في قول الشاعر(سيبويه ، 65/3):

مَنْ يَقْعِلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالسُّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَان

محذف الفاء من جواب الشرط اضطرار وهو جملة أسمية (الله يشكرها) قال سيبويه موضحاً: ((قالوا في اضطرار: إن تأتني أنا صاحبك، بيرد معنى الفاء، فشبهه ببعض ما يجوز في الكلام حذفه وأنت تعنيه)) (سيبويه ، 68/3).

وقد اختلف النحاة في ذلك بين المنع والجواز على مذاهب هي:

1- أن حذف الفاء لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، وهو مذهب سيبويه ، قال: ((وسأله عن قوله: إن تأتني أنا كريم ، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر ، من قبل أن أنا كريم يكون كلاماً مبتدأ ، والفاء وإذا لا يكونان إلا معلقين بما قبلهما فكرهوا أن يكون هذا جواباً حيث لم يشبه الفاء. وقد قاله الشاعر مضطراً ، يشبهه بما يتكلم به من الفعل)) (سيبويه ، 64/3). وتابعه في ذلك ابن جني (ابن جني ، 1999 ، 193/1)، والزمخشري (الزمخشري ، 2004 ، ص321) ، وابن يعيش (ابن يعيش ، 111/5) ، وابن الناظم(ابن الناظم ، 2000 ، ص701) ، وابن هشام (ابن هشام ، 1382هـ / 1).



2- الجواز اختياراً في الشعر والنشر . وهو مذهب الأخفش (العكري ، 146/1) ، وقد استدل على ذلك بقوله تعالى:{إِنْ تَرَكْ
خَيْرًا أَوْصِيَّةً} (سورة البقرة ، الآية : 180)
أي: فَالْوِصِيَّةُ لِلَّذِينَ (العكري ، 146/1).

ورد ابن هشام ذلك جاعلا (الوصية) نائب فاعل لـ(كتب) ، والجواب محفوظ تقديره: فيوص (ابن هشام ، 1382 ، ص33).
ومن أدلة الأخفش على جواز حذف الفاء كما نقل عنه النحاس قراءة أهل المدينة والشام (القيسي ، 251/2) لقوله تعالى:{وَمَا
أَصَابُكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَإِنَّمَا كَسَبْتُ أَيْدِيكُمْ} (سورة الشورى ، الآية : 30)، وزعم أنها قراءة مشهورة معروفة (النحاس ، 57/4).
ونذكر القيسي من قرأ (فيما) بالفاء وهي ((قراءة الكوفيين والبصريين)) (القيسي ، 1984 ، 57/4) جعلها جواب الشرط ؛ لأنَّ
(ما) للشرط . ومن قرأ بغير فاء فعلى حذف الفاء وإرادتها ، وذلك حسن لأنَّ (ما) لم تعمل في اللفظ شيئاً ؛ لأنَّها دخلت على لفظ
الماضي . وكذلك في قوله تعالى:{وَإِنْ أَطْعَثْمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ} (سورة الأنعام ، الآية : 121) ، فلم تأت الفاء في
الجواب(القيسي ، 1984 ، 192/2).

ووافق ابن مالك الأخفش في رأيه هذا مستشهدًا بشاهد شعرية حذفت فيها الفاء والمبتداً وذكر أنَّه لم يجد الحذف معبقاء المبتداً
إلا في الشعر(عبد الله القيسي ، 192/1)، وهذا يفتَّد قول العيني أنَّه استشهد على حذف الفاء بحديث القطة (العيني ،
ص1923).

3- والمذهب الثالث هو المنع في الشعر والنشر ، وهو مذهب المبرد حيث زعم أنَّ الرواية:

من يفعل الخير فالله يشكره(المبرد ، 2،71)

وأنَّ النحويين هم الذين صنعوا الرواية الأولى (الأنصاري أبو زيد ، 1894 ، ص31).

ونذكر ابن الحاجب وجهاً في البيت زعم أنَّه لغير سببويه وهو حمله على التقديم والتأخير ، والتقدير: الله يشكرها من يفعل
الحسنات ، وأخذ ابن الحاجب على نفسه ردَّ هذا التقدير (ابن الحاجب ، 2/867).

ولما نعلم من هذا الذي قصدته ابن الحاجب (غير سببويه) مع أنَّ المبرد قال: معلقاً على البيت ((فَلَا اخْتَلَافٌ بَيْنَ النَّحْوَيْنِ فِي أَنَّهُ
عَلَى إِرَادَةِ الْفَاءِ لَأَنَّ التَّقْدِيمَ فِيهِ لَا يَصْلُحُ)) (المبرد ، 2/73).

وعلى حذف الفاء حرج ابن جني قراءة طلحة بن سليمان: {أَيَّمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ} (سورة النساء ، الآية : 78)، برفع
الكافين ، كأنه قال: فيدركم الموت (ابن جني ، 1999 ، 1/193).

وكما اختلف القدماء في حذف الفاء من جواب الشرط ، كذلك اختلف المحدثون ، فأجازه محمد النعسانى بقوله:(والجواز أقرب
إلى الصواب وشهاده في العربية كثيرة) (النعسانى ، 322).

وقوله بكثرة شواهد لا حجة فيه ؛ لأنَّها نادرة جداً إلا إذا قصد حذف الفاء مع المبتداً فشهاده كثيرة .

وكذلك أجازه الدكتور عفيف دمشقية وزعم أنَّ اشتراط الفاء في الجواب هو من زعم النحاة (الدمشقية عفيف ، 1982 ،
30_31)، ذلك: ((أَنَّ الْلُّغَةَ تَبْيَحُ لِلْمُتَكَلِّمِ فِي حَالٍ وَقَوْعُ جوابِ الشَّرْطِ جَمْلَةً اسْمِيَّةً - مَصْدِرَةُ بِ(أَنْ) أَوْ غَيْرِ مَصْدِرَةٍ - أَنْ يَكُونَ
بِالْخَيْرِ أَنْ يَقْرَنَّهَا أَوْ لَا يَقْرَنَّهَا بِالْفَاءِ)) (الدمشقية عفيف ، 1982 ، 78)، وخصَّه الدكتور هادي نهر بالضرورة (نهر هادي
(187 ،

وانتهى الدكتور فاضل السامرائي إلى أنَّ حذف الفاء وبقاءها له تأثير في المعنى ، فقال - مضيفاً لما ذكره النحاة من أنَّ الفاء
حُصِّنَتْ بذلك ؛ لأنَّ فيها معنى السبيبة - : ((وليس هذه مهمة الفاء فقط ، بل هي قد تقيدنا في تعريف الجزاء وإيضاح المعنى وإنَّ
حذفها قد يؤدي إلى الإلباس أو إلى عدم اكتمال المعنى في تعبيرات عديدة)) (السامرائي فاضل ، 2000 ، 106/4)، وضرب
الدكتور السامرائي أمثلة على ذلك نحو: (من أحسن فلسفته ، ومن أساء فلسفتها) لو حذف الفاء لقال: (من أحسن لنفسه) كان



(نفسه) متعلقاً بـ(أحسن) وبقي الكلام غير تمام ، ولكن عند الفاء اتضحت القصد وتم المعنى (السامرائي فاضل ، 2000 ، 106/4). وهذا يشير إلى أنَّه لا يجوز حذف الفاء ؛ لأنَّه قد يؤدي إلى غير المعنى المراد .

تشبيه الاسم الموصول بالشرط

ذكر الدكتور فاضل صالح السامرائي قد يشبه الاسم الموصول بالشرط فتدخل في جوابه الفاء ، نحو: الذي يدخل الدار فله مكافأة ، فإن دخل الفاء معناه أن المكافأة تترتب على دخول الدار ، ترتب الجزاء على الشرط ، فيكون دخول الدار سبباً للحصول على المكافأة ، وأما حذفها يتحمل السببية وغيرها (السامرائي فاضل ، 2000 ، 127/4).

جاء في الكامل في قوله: الذي يأتيني فله دراهم ، ((دخلت الفاء ؛ لأنَّه استحق الدرهم بالإتيان ، فإن لم ترد هذا المعنى قلت: الذي يأتيني له درهم)) (المبرد ، 1997 ، 642/2).

وقال سيبويه: ((وَسَأْلَتْهُ عَنْ قَوْلِهِ: (الَّذِي يَأْتِينِي فِلَهُ دَرْهَمٌ) لَمْ جَازْ دُخُولَ الْفَاءِ هُنَا، وَ(الَّذِي يَأْتِينِي) بِمَنْزِلَةِ (عَبْدِ اللَّهِ) وَأَنْتَ لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ (عَبْدُ اللَّهِ فِلَهُ دَرْهَمًا)؟ قَالَ: إِنَّمَا يَحْسِنُ فِي (الَّذِي)؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْآخَرَ جَوَابًا لِلْأُولَى ، وَجَعَلَ الْأُولَى بِهِ يَجِبُ لَهُ الدَّرْهَمَ، فَدَخَلَتِ الْفَاءُ هُنَا، كَمَا دَخَلَتِ الْجَزَاءُ إِذَا قَالَ: (إِنْ يَأْتِيَ فِلَهُ دَرْهَمًا)، وَإِنْ شَاءَ قَالَ: (الَّذِي يَأْتِينِي لِهِ دَرْهَمًا)، كَمَا تَقُولُ: (عَبْدُ اللَّهِ لِهِ دَرْهَمًا) غَيْرُ أَنَّهُ إِنَّمَا أَدْخَلَ الْفَاءَ لِتَكُونُ الْعَطْيَةُ مَعَ وَقْوَاعِدِ الإِتِّيَانِ، فَإِذَا أَدْخَلَ الْفَاءَ فَإِنَّمَا يَجْعَلُ إِلَيْتِيَانَ سَبَبَ ذَلِكَ. فَهَذَا جَزَاءٌ وَإِنْ لَمْ يَحْزِمْ، لِأَنَّهُ صَلَةً)) (سيبوه ، 2102/3).

قال ابن هشام: ((كَمَا تَرْبِطُ الْفَاءُ الْجَوَابَ بِشَرْطِهِ كَذَلِكَ تَرْبِطُ شَبَهَ الْجَوَابِ بِشَبَهِ الشَّرْطِ وَذَلِكَ فِي نَحْوِ الَّذِي يَأْتِينِي فِلَهُ دَرْهَمٌ وَبِدُخُولِهِمْ مَا أَرَادُهُ الْمُتَكَلِّمُ مِنْ تَرْتِيبِ لُزُومِ الدَّرْهَمِ عَلَى الْإِتِّيَانِ وَلَوْ لَمْ تَدْخُلْ اخْتِلَافُ ذَلِكَ وَغَيْرِهِ)) (ابن هشام ، 1382هـ ، 219/1) . وهذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: ((غَيْرُ أَنَّهُ إِنَّمَا أَدْخَلَ الْفَاءَ لِتَكُونُ الْعَطْيَةُ مَعَ وَقْوَاعِدِ الإِتِّيَانِ)) (سيبوه ، 102/3) فإذا قال: (لِهِ دَرْهَمًا) فقد يكون أنَّ لا يوجِّب ذلك بإلْيَاتِيَانِ أي: يحمل ذلك وغيره .

قال تعالى: {وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاجِحَةَ مِنْ نِسَائِهِمْ فَاسْتَشْهُدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مَنْكُمْ} (سورة النساء ، الآية : 15) فالاستشهاد متربٍ على الاتيان بالفاحشة (أبو حيأن ، 1993 ، 455/4)، وفيه: أن ((الْخَبَرُ: فَاسْتَشْهُدُوا عَلَيْهِنَّ ؛ وَجَازَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ أَمْرًا ؛ لِأَنَّهُ صَارَ فِي حُكْمِ الشَّرْطِ، حِيثُ وَصِلَتِ الْأَيْدِي بِالْفَعْلِ، وَقَدْ قَالَ: الْخَبَرُ مَخْدُوفٌ تَقْدِيرُهُ: وَقَدْ قَالَ: الْأَيْدِي عَلَيْهِنَّ حُكْمُ الْلَّاتِي. فَيَقِيمُ يَتَّلَى هُوَ الْخَبَرُ، وَحُكْمُ هُوَ الْمُبْتَدَأ، فَعَذَفَ إِلَيْهِ الْمُتَابِعُ فَقُولُهُ: (فَاسْتَشْهُدُوا) ؛ لِأَنَّهُ الْحُكْمُ الْمُتَلَقِّعُ عَلَيْهِمْ)) (العكبري ، 338/1). وقال تعالى: {وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَأُتُولُّهُمَا} (سورة النساء ، الآية : 16) فالإيادء هنا (متربٍ على اتياي الفاحشة ترتيب الجزاء على الشرط) (السامرائي فاضل ، 2000 ، 128/4) فالفاء هنا في ((حُكْمُ الْفَاءِ الْوَاقِعَةِ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ)) (العكبري ، 339/1).

ذكر القيسى أن الاختيار عند سيبويه في {اللَّذَانِ} هو ((الرفع)) (سيبوه ، 1/144)، وإن كان معنى الكلام الأمر ؛ لأنَّه لما وصل الذي بالفعل تمكّن معنى الشرط فيه ؛ إذ لا يقع على شيء بعينه ، فلما تمكّن الشرط والإبهام فيه جرى مجرى الشرط ، فلم يعمّل فيه ما قبله من الإضمار ، كما لا يعمّل في الشرط ما قبله من مضمير أو مظهر ، فلما بعده أن يعمّل في (الذين) ما قبلها من الإضمار لم يحسن الإضمار ، فلما لم يحسن إضمار الفعل قبلهما لنصبهما ، رفعاً بالابتداء كما ترفع الشرط .

والنصب جائز على تقدير إضمار فعل ؛ لأنَّه إنما يشبه الشرط ، وليس المشبه بالشيء كالشيء في حكمه ، فلو وصلت (الذين) بظرف بعده تشبهه بالشرط ، فيصير النصب وهو الاختيار إذا كان في الكلام معنى الأمر والنهي ، نحو قوله: اللذين عندك فأكثركمها النص فيه الاختيار ، ويجوز الرفع ، والرفع فيما وصل بفعل الاختيار ويجوز النصب على إضمار فعل تفسره بالخبر ويتحقق أن يفسره ما في الصلة ، ولو حذفت (الهاء) من الخبر لم يحسن عمله في (الذين) ، لأنَّ الهاء تمنع من ذلك ، إذ ما بعدها منقطع مما قبلها (القيسي ، 1984 ، 1/231).

دخول (الفاء) على خبر المبتدأ

أدخل النحوة الفاء على خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط أو غلب عليه الشرط (الزمخشري ، 2004 ، ص39). نحو قوله تعالى: {الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُنْتَهُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنَا وَلَا أَذَى لَهُمْ أَجْرٌ هُمْ عَنْ رَبِّهِمْ وَلَا هُمْ يَحْرُثُونَ} (سورة البقرة ، الآية : 262)



وقوله تعالى: {الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرٌ هُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خُوفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزُنُونَ} (سورة البقرة ، الآية : 274).

ذكر سيبويه أمثلة كثيرة منها: ((لو قلت: الذى يأتينى فله درهم ، والذى يأتينى فمكرم محموم، كان حسناً . ولو قلت: زيد فله درهم لم يجز . وإنما جاز ذلك ؛ لأنَّ قوله: الذى يأتينى فله درهم، فى معنى الجزاء، فدخلت الفاء فى خبره كما تدخل فى خبر الجزاء)) (سيبوبيه ، 139/1_140). ذكر ابن الحاجب في أمالية: ((قال سيبويه رحمة الله: لا يجوز دخول الفاء في خبر إن ودليله أَنَّ حرف يمتنع دخوله على الشرط ، فلا يدخل على المشبه بالشرط)) (ابن الحاجب ، 279/2).

أما الزجاج والأخفش وتابعهم أبو البقاء العكברי فقد ذكروا: دخلت الفاء في قوله: {فَلَهُمْ أَجْرٌ هُمْ لِشَبَهِ الَّذِي بِالشَّرْطِ فِي إِبْهَامِهِ وَوَصْلِهِ بِالْفَغْلِ} . ومعناها: من ينفق ماله فله كذا (الزجاج ، 1988 ، 1 ، 358/1).

يذكر القيسى أن قوله: {فَلَهُمْ أَجْرٌ هُمْ} ((ابتداء وخبر ، دخلت الفاء لما في (الذين) من الإبهام ، فشابه إيهامه الإبهام الذي في الشرط ، دخلت الفاء في جوابه على المشابهة بالشرط . وإنما تشابه الذي الشرط إذا كان في صلته فعل نحو: الذى يأتينى فله درهم . ولو قلت: الذى زيد في داره فله درهم فبُيَّحَ دخول الفاء في خبره إذ لا فعل في صلته ولا يكون هذا في الذي إلا إذا لم يدخل عليه عامل يغير معناه فإن دخل عليه عامل يغير معناه لم يجز دخول الفاء في خبره نحو: لعل الذي يقوم زيد ، وليت الذي يخرج عمرو . ولا يجوز دخول الفاء في خبره لتغيير معناه بما دخل عليه)) (القيسي ، 180/1_181).

ذكر السامرائي سبب مجيء الآية الثانية بالفاء دون الأولى ((وذلك لأنَّ الحالَةَ الثَّانِيَةَ أَمْثُلُ ، وأَكْمَلَ مِنَ الْأُولَى عَلَى ذَلِكَ كثرة الإنفاق وعمومه ، والأخلاق فيه في الثاني ، فقد قال تعالى: {الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً} ولم يقل مثل ذلك في الأولى ، فهو لاءٌ أمثلٌ من قلبه ، فأكَلَهُمُ الْجَزَاءُ وَرَبَطَهُ بِالفَاءِ)) (السامرائي فاضل ، 2000 ، 129/4) ، أي: ينفقون بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يعمون الأوقات والأحوال بالصدقة لحرصهم على الخير (الزمخشري ، 2009 ، 319/1).

ذكر السامرائي ((لا يقتصر التشبث بالشرط على الاسم الموصول ، بل النكرة الموصوفة إذا كانت صفتها جملة فعلية ، أو ظرفاً بشرط قصد العموم ، فقد تتضمن معنى الشرط ، ويكون في جوابها الفاء)) (السامرائي فاضل ، 2000 ، 130/4).

نحو: (كل رجل يأتينى فله دينار) و (كل رجل في الدار فله درهم) (سيبوبيه ، 139/1) و (رجل يسألني فله أجر) و (رجل في المسجد فله بر) (الأسموني ، 224/1).

وكذلك أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مَعْرَفَةً مُوصوَفَةً بِالْمُوْصَوَلِ تَحْوِلُ قَوْلَهُ تَعَالَى: {وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النَّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ} (سورة النور ، الآية : 60) ذكر السيوطي ((منع بعضهم دخول الفاء في هذه الصُّورَةِ ؛ لأنَّ المُخْبَرُ عَنْهُ لَيْسَ بِمشبَهِ لِاسْمِ الشَّرْطِ لِأَنَّ اسْمَ الشَّرْطِ لَا يَقْعُدُ بَعْدَ إِلَّا الْفَعْلِ وَالْإِسْمُ الْمُؤْصُوفُ بِالَّذِي لَيْسَ كَذَلِكَ وَأَوْلَى الْآيَةِ عَلَى أَنَّ الَّذِي مُبْتَدَأُ ثَانٍ وَالْفَاءُ دَاخِلٌ فِي خَبْرِهِ لِأَنَّهُ مُؤْصُولٌ وَهُوَ خَبْرُهُ خَبْرٌ)) (السيوطى ، 1980 ، 405/1) وأشار العكברי إلى سبب دخول الفاء في قوله تعالى: (فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ) قال: (وَدَخَلَتِ الْفَاءُ لِمَا فِي الْمُبْتَدَأِ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ بِمَعْنَى الَّذِي)) (العكجري ، 978/2).

دخول الفاء في خبر إنَّ

أورد القيسى قوله تعالى: (فَإِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفَرُّوْنَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيْكُمْ) (سورة الجمعة ، الآية : 8) فقد ذكر أن (الفاء) دخلت في خبر إنَّ لجواب الإبهام كما تدخل مع الذي . نحو: إن الذي يأتيك فله درهم (القيسي ، 1984 ، 136/1).

وذكر الفراء: أن((كل اسم وصل ، مثل: من وما والذى ، فقد يجاز دخول الفاء في خبره ؛ لأنَّه مضارع للجزاء والجزاء قد يُجَابُ بِالفَاءِ)) (الفراء ، 1980 ، 105/2) ، وذكر أيضاً ((أدخلت العرب الفاء في خبر (إن) لأنها وقعت على الذي ، والذي حرر يوصل ، فالعرب تدخل الفاء في كل خبر كَانَ اسمه مما يوصل)) (الفراء ، 1980 ، 155/3) . وعلَّ الزجاج سبب مجيء الفاء في خبر إنَّ قال: ودخلت الفاء في خبر إنَّ ؛ لأنَّ (الَّذِي تَفَرُّوْنَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيْكُمْ) فيه معنى الشرط والجزاء . كأنه قيل: إنَّ فَرَزْتُمْ مِنْ أَيِّ موتٍ كَانَ مِنْ قُتْلٍ أَوْ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ مُلَاقِيْكُمْ (الزجاج ، 1988 ، 171/5).



أشار ابن يعيش إلى رأي سيبويه يقول: ((فذهب سيبويه إلى أن "كأن" و"أيّت" و"لعل" و"لكن" تمنع من دخول الفاء في الخبر، لأنها عوامل تغيير اللفظ والمعنى، فهي جارية مجرّد الأفعال العاملة، فلما عملت في هذه الموصولات والنكرة الموصوفة، بعده عن الشرط والجزاء، فلم تدخل الفاء في خبرها كدخولها في خبر الموصولات إذا لم يكن فيها أدوات الشرط، ولا يعمل فيها ما قبلها من الأفعال وغيرها. وأما "إن" فذهب سيبويه إلى جواز دخول الفاء في خبرها مع هذه الأشياء لأنها، وإن كانت عاملة، فإنها غير مغيّرة معنى الابتداء والخبر، ولذلك جاز العطف عليها بالرفع على معنى الابتداء . أما الأخفش فقال: لا يجوز دخول الفاء مع "إن" عاملة كأخواتها)) (ابن يعيش ، 1/253) وينقل أبو البقاء العكري عن الأخفش أن الفاء زائدة (العكري ، 152/1)، والأول أظهر لأن الزيادة على خلاف الأصل (ابن يعيش ، 253/1).

وذكر ابن الحاجب ((بأن الخبر مذوق وأن الفاء دخلت في جملة ثانية معاقبة لها وذلك غير ممتنع باتفاق. فالخبر مذوق على معنى: مذبون)) (ابن الحاجب ، 580/2).

حذف جواب (لو) و (لولا)

حكم لولا أن تدخل على الأفعال لما فيها من معنى الشرط، ولا تجزم بها الأفعال وإن كان فيها معنى الشرط (المرادي ، 1992 ، 597/1) ؛ لأنها لا تغير معنى الماضي إلى الاستقبال كما تفعل حروف الشرط، ومعناها امتناع الشيء لامتناع غيره (القيسي ، 1984 ، 419/1).

وفي قوله تعالى: {وَلَقَدْ هَمَتْ بِهِ وَهَمَ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ} (سورة يوسف ، الآية : 24)، قال القيسي: فإن زدت معها (لا) زال منها معنى الشرط ووقع بعدها الابتداء ، والخبر مضمر في أكثر الكلام ، ولا بد لها من جواب مظهر أو ضمر ، ولا يليها إلا الأسماء ، ويسير معناها امتناع الشيء لوجود ، فتقدير الآية: لو لا أن رأى برهان ربه في ذلك الوقت لكن منه كذا وكذا ، فالخبر والجواب مذوقان)) (القيسي ، 1984 ، 419/1). فالجواب المتعلق بـ(لولا) مذوق من الكلام .

كما حُذف في قوله تعالى: {وَلَوْلَا كَفَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةً وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَّجِيمٌ} (سورة التور ، الآية : 20) معناه: ولو لا فضل الله عليكم لهلكتم (ابن عادل الحنبلي ، 1998 ، 421/1) ، ومثله: {كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ} (سورة النكاثر ، الآية : 5)، ومعناه: لم تتنافسوا في الدنيا وتحرصوا على حطامها ، وقال امرؤ القيس: (امرؤ القيس ، ص107)

فلو أنها نفس تموت سوية ولكلها نفس تساقط أنفساً

ينظر الطوسي أن معناه: ((فلو أنها نفس تموت سوية لتفتت وفنيت ، فحذف الجواب تعويلاً على أنَّ الكلام يقتضيه ، ولا بد لمن حمل الآية على أنه هم بالفاحشة أن يقرَّ الجواب ؛ لأنَّ التقدير ، وهَمَتْ بالزنا وهم بمثله ، (ولولا أن رأى برهان ربِّه) فعله . وإنما حمل همتها على الفاحشة وهمه على غير ذلك ؛ لأنَّ الدليل دلَّ من جهة العقل والشرع على أنَّ الأنبياء لا يجوز عليهم فعل القبائح ، ولم يبدل على أنَّه لا يجوز عليها ذلك بل نطق القرآن بتأثُّرها همت بالغبيح قال تعالى: (وَقَالَ نَبِيُّهُ فِي الْمَدِينَةِ أَمْرَأُ الْعَزِيزِ تُرَاؤُدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ) (سورة يوسف ، الآية : 30) وقوله حاكياً عنها: (إِنَّ حَصْنَنَ الْحَقِّ أَنَا رَأَوْدَتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّ لِمَنِ الصَّادِقِينَ) (سورة يوسف ، الآية : 51) وقال: {قَالَتْ فَذِلْكُنَّ الَّذِي لَمْ تَنْتَهِ فِيهِ وَلَقَدْ رَأَوْدَتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَأَسْعَصَمْ} (سورة يوسف ، الآية : 32).

وأجمعَت الأمة من المفسرين وأصحاب الأخبار على أنَّها همت بالمعصية ، وقد بيَّنَ الله تعالى في مواضع كثيرة أنَّ يوسف لم يهم بالفاحشة ولا عزم عليها ، منها قوله تعالى: {كَذَلِكَ لِتَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءِ} (سورة يوسف ، الآية : 24) وقوله: (إِنَّه مِنْ عِبَادِنَا الْمُخَلِّصِينَ) (سورة يوسف ، الآية : 24) ومن ارتكب الفاحشة لا يوصف بذلك)) (الطوسي ، 2010 ، 122/12).

وموضع الاستشهاد في البيت حذف جواب (لو) وتقديره: لفنيت واستراحت ، وعلى هذا الشاهد استدل القيسي بأنَّ جواب (لولا) في الآية مذوق وتقدير الجواب عنده:

همَّ بدفعها لولا أن رأى برهان ربه لفعل ذلك (القيسي ، 1984 ، 419/1).



مجيء (لولا) بمعنى (هلا)

تأتي (لولا) لمعانٍ عدّة أولها وأشهرها: حرف امتناع لوجود ، وثانيهما للاستفهام بمعنى (هل) وثالثهما التنفي بمعنى (لم) ورابعهما للتحضيض (الزركشي ، 1957 ، 1155_1156).

وذكر سيبويه عند حديثه عن الحروف التي يجوز إضمار الفعل وإضماره بعدها مقدماً ومؤخراً أنَّه ((لا يستقيم أن يُبتدأ بعده الأسماء فهلاً ولو لا ولوماً وألا . لو قلت: هلا زيداً ضربت ، ولو لا زيداً ضربت والألا زيداً قلت جاز. ولو قلت: ألا زيداً وهلا زيداً على إضمار الفعل ولا تذكره جاز. وإنما جاز ذلك لأنَّ فيه معنى التحضيض والأمر، فجاز فيه ما يجوز في ذلك)) (سيبوه 98/1).

وتعرّض القيسى لهذه المسألة في تفسيره لقوله تعالى: {قَلْوَا كَانَتْ قَرِيهَةً أَمَّنْتْ فَقَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُؤْسَنُ} (سورة يونس ، الآية 98) فـ(لولا) عند القيسى جاءت بمعنى (هلا) ، ومن الممكن أن يضمّر الفعل بعدها ، فتقول: لولا فعلت خيراً، أو تقول: لولا خيراً (القيسي ، 1984 ، 419/1).

ويرى الفراء: أنَّ قراءة أبي (فهلا) (القراء ، 1980 ، 479/1) وقال في موضع آخر عن (لولا): ((إذا رأيت بعدها اسمًا واحدًا مرفوعاً فهو بمعنى لولا التي جواب وإذا لم تر بعدها اسمًا فهي استفهام)) (القراء ، 1980 ، 334/1).

وقد استشهد بالشاهد الذي أورده القيسى جملة من المفسرين على أنَّ (لولا) بمعنى (هلا) (الطوسي ، 2010 ، 433/5).

قال أبو حيان: ((أَلَا هُنَّا هِيَ لِلتَّحْضِيْضِ الَّتِي صَبَّجَهَا التَّوْبِيْخُ، وَكَثِيرًا مَا جَاءَتْ فِي الْقُرْآنِ لِلتَّحْضِيْضِ، فَهِيَ بِمَعْنَى: (هلا)) (أبو حيان ، 1993 ، 107/6).

الخاتمة

تنوعت الشواهد اللغوية التي اعتمد عليها القيسى في كتابه ، فكانت هذه الشواهد متعددة في القراءات والحديث والشعر وفي الأغراض الصوتية والصرفية وكانت شواهدها قليلة ، أما الغرض الأبرز والتي جاءت مئات الشواهد موزعة في الكتاب هو الشاهد النحوي الذي تتنوع موضوعاته منها : الأساليب وما يلحق بها ، شواهد في أسلوب النهي ، وشواهد في (لا) النافية للجنس ، ومن ضمن هذه الأساليب أسلوب الشرط وما يتضمن من شواهد حول أدوات الشرط الجازمة مثل: إن مكسورة الهمزة ، وأن الشرطية الجازمة ، والفاء . وقد كان للقيسي منهج خاص في استشهاداته النحوية . فهو يذكر الشاهد سواء آية قرآنية أو شعر أو قراءات ومن ثم يذكر رأي العلماء ويرجح رأي أو يفنده ، ويعطي رأيه أو يكتفي بنقل الآراء .

المصادر والمراجع

*القرآن الكريم

ابن الحاجب لأبي عمرو عثمان ، أمالي بن الحاجب : دراسة وتحقيق : الدكتور فخر صالح سليمان فداره .

ابن الشجري هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت: 542 هـ) ، أمالي ابن الشجري ، القاهرة – مصر ، تحقيق دراسة : د. محمود محمد الطناхи.

ابن جني أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ) ، الخصائص ، بيروت – لبنان ، تحقيق: محمد علي النجار.

ابن جني أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ) ، سر صناعة الإعراب : دراسة وتحقيق : د. حسن هنداوي .

ابن خالويه الحسين بن أحمد أبو عبد الله (ت: 370هـ) ، 1401هـ ، الحجة في القراءات السبع ، بيروت ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت ، دار الشروق – الطبعة: الرابعة.

ابن خلدون العلامة ولی الدين عبد الرحمن بن محمد (732-808هـ) ، مقدمة ابن خلدون ، دمشق ، حقق نصوصه ، وخرج أحاديثه ، وعلق عليه: عبد الله محمد الدرويش، الطبعة الأولى .



ابن عادل الحنفي أبو حفص سراج الدين عمر بن علي الدمشقي النعmani (ت:775هـ) ، 1419 هـ-1998م ، اللباب في علوم الكتاب ، بيروت ، لبنان ، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد مغوض ، دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى.

ابن عبد ربه الأندلسي الفقيه أحمد بن محمد (ت:328هـ) ، العقد الفريد ، تحقيق: الدكتور مفید محمد فمیحة .

ابن عصفور الإشبيلي أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي (ت:669هـ) ، 2009 ، شرح جمل الزجاجي ، بيروت - لبنان ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : فواز الشعار ، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب .

ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت:769هـ) ، 1400 هـ-1980 م ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، القاهرة ، محمد محبي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، الطبعة العشرون.

ابن قتيبة ، الشعر والشعراء ، القاهرة ، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر ، دار المعارف .

ابن مالك ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الامام جمال الدين (ت:686هـ) ، 1420 هـ-2000م ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، بيروت - لبنان ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

ابن مالك جمال الدين الطائي الاندلسي (ت:672هـ) ، 1422 هـ- 2001م ، شرح التسهيل ، تسهيل الفوائد وتمكيل المقاصد : تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، الطبعة الأولى.

ابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، مصر - القاهرة ، تحقيق: شوقي ضيف ، دار المعارف.

ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الافريقي المصري (ت:711هـ) ، (د.ت) ، لسان العرب ، بيروت - لبنان ، دار صادر، الطبعة الأولى.

ابن هشام الأنباري محمد بن عبد الله بن جمال الدين المصري (ت:761هـ) ، 1382 هـ ، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، طهران - إيران ، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى

ابن يعيش موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي الموصلي (ت:643هـ) ، شرح المفصل ، بيروت - لبنان ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية.

أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف الشهير (ت:745هـ) ، 1413-1993م ، تفسير البحر المحيط ، بيروت - لبنان ، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل احمد عبد الموجود و الشيخ علي محمد مغوض ، دار الطبع، الطبعة الأولى .

الأخف الأوسط أبو الحسن سعيد بن مساعدة (ت:215هـ) ، معاني القرآن : تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراءة.

الازهري خالد بن عبد الله (ت:905هـ) ، شرح التصريح على التوضيح : تحقيق: محمد باسل عيون السود .

الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، بيروت - لبنان ، حققه : محمد محبي الدين عبد الحميد .

امروء القيس ، ديوان إمرى القيس ، مصر، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف، الطبعة الخامسة .

الأنصاري الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد النحوبي (ت:577هـ) ، 1364 هـ - 1945م، الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والковيين ، القاهرة ، تحقيق: محبي الدين عبد الحميد ، مطبعة الاستقامة بالقاهرة ، الطبعة الأولى.

الأنصاري أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت ، 1894، النواذر في اللغة: مع تعاليق عليه لمصححه: سعيد الخوري الشرتوبي اللبناني ، الطبعة الكاثوليكية للاباء المرسلة اليسوعيين في بيروت.

البنا العلامة الشيخ أحمد بن محمد (ت: 1117هـ/1705م) ، اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر ، المسمى: منتهي الأمانى والمسرات فى علوم القراءات ، القاهرة ، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل ، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ، الطبعة الأولى.

الجرجاني العلامة علي بن محمد السيد الشريف (816هـ - 1413م) ، معجم التعريفات ، القاهرة ، مصر: تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي .

الجماعي ابن قدامة موفق الدين عبد الله بن أحمد (541هـ - 620هـ) ، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل : قدم له ووضح غواصاته وخرج شواهد: الدكتور شعبان محمد إسماعيل (ت 1443هـ) ، مؤسسة الربيان للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبيعة: الطبعة الثانية.

الجوهري أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت: 398هـ) ، تاج اللغة وصحاح العربية ، القاهرة ، راجعه واعتنى به: د. محمد محمد تامر و أنس محمد الشامي و زكريا جابر أحمد ، دار الحديث .

الجويني عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (ت: 478هـ) ، البرهان في أصول الفقه ، مصر ، تحقيق: عبد العظيم محمود الدبيب دار النشر الوفاء ، الطبيعة الرابعة.

حسان بن ثابت ، ديوان حسان بن ثابت ، بيروت، حققه وعلق عليه: د. وليد عرفات ، دار صادر.

الداني الأمام أبي عمرو وعثمن بن سعيد، التيسير في القراءات السبع : تحقيق: اوتو تريزل .

درير ، ديوان جرير ، مصر ، شرح محمد بن حبيب ، تحقيق: الدكتور نعمان محمد أمين طه ، دار الطبع القاهرة .

دمشقية عفيف ، 1982 ، خطى متعرّة على طريق تجديد النحو العربي ، بيروت – لبنان ، دار العلم للملايين، الطبيعة الثانية آذار .

الراغب الأصفهاني أبو القاسم الحسين بن محمد (ت: 502هـ) ، 1420هـ - 1999م، تفسير الراغب الأصفهاني ، كلية الآداب - جامعة طنطا ، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني ، الطبعة الأولى.

الرضي الإسترابادي محمد بن الحسن الرضي نجم الدين (ت 686هـ)، 1975م ، شرح شافية ابن الحاجب ، مع شرح شواهد للعالم الجليل: عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفى عام 1093 من الهجرة ، بيروت – لبنان ، حققهما وضبطاً غربيهما وشرح مبهمهما الأساند: محمد نور الحسن و محمد الزفراقي محمد محيى الدين عبد الحميد دار الكتب العلمية الطبعة الأولى.

الرومی فهد بن عبد الرحمن بن سليمان ، 1417هـ/1997م ، خصائص القرآن الكريم ، المملكة العربية السعودية ، صادر من رئاسة إدارات البحث العلمية والإفتاء ، الطبيعة التاسعة .

الزجاج إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق (ت: 311هـ) ، 1408-1988 ، معاني القرآن وإعرابه ، بيروت ، شرح وتحقيق: الدكتور عبد الجليل عده شلبي ، الناشر: عالم الكتب ، الطبعة الأولى .
الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت: 337هـ) ، اللامات : تحقيق: مازن المبارك .

الزركشي بندر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (المتوفى: 794هـ) ، 1376هـ - 1957م ، البرهان في علوم القرآن ، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه ، الطبعة الأولى.

الزمخشري أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد (ت: 538هـ) ، 1419هـ/1998م ، أساس البلاغة ، بيروت – لبنان ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الطبع، الطبعة الأولى .



الزمخري أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد (ت: 538هـ) ، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه : خليل مأمون شيماء ، الطبعة الثالثة.

الزمخري أبو القاسم محمود بن عمر (ت: 538هـ) ، 1425هـ - 2004م، المفصل في علم العربية ، دراسة وتحقيق : د. فخر صالح قدارة ، الطبعة الأولى.

زين الدين الرازى أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفى (666هـ) ، 1420هـ / 1999م ، مختار الصحاح ، بيروت - صيدا ، المحقق: يوسف الشيخ محمد ، المكتبة العصرية - الدار النموذجية ، الطبعة الخامسة .

السامرائي فاضل صالح ، 1420هـ - 2000م، معاني النحو ، عمان -الأردن ، الطبعة الأولى.

السکاکی الإمام سراج الملة والدين أبي يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد علي (ت: 626هـ) ، 1403هـ - 1983 ، مفتاح العلوم ، بيروت - لبنان، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه : نعيم زرزور ، الطبعة الأولى

سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قبر ، الكتاب ، بيروت - لبنان، تحقيق : عبد السلام محمد هارون .

السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزيان (ت: 368هـ) ، شرح كتاب سيبويه ، بيروت - لبنان ، تحقيق: أحمد حسن مهدي و علي سيد علي ، دار الطبع، الطبعة الأولى .

السيوطى جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ) ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لبنان - صيد ، ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية .

السيوطى جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ) ، شرح شواهد المغني ، تصحيحات العلامة الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ التركزي الشنقطي ، تحقيق: أحمد طافر كوجان .

السيوطى جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ) ، 1400هـ - 1980 م ، همع الهوامع في شرح جمع الجواب ، الكويت ، تحقيق وشرح : الدكتور عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الأولى.

الشایب احمد، الأسلوب دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الثانية.

الشنتمري أبو الحاج يوسف بن سليمان الاعلم(ت: 476هـ) ، تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب ، بيروت - لبنان، حققه وعلق عليه : د. زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة.

الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد ، متنهى الأربع بتحقيق شذور الذهب.

الشيخ يس العليمي الحمصي ، حاشية الشيخ يس على شرح التصريح على هامش التصريح للأزهري، مصر ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

الصبان محمد (ت: 1206هـ) ، 1417هـ - 1997م ، حاشية الصبان ، على شرح الأشموني للشيخ محمد بن عيسى الأشموني (ت: 918هـ) على ألفية ابن مالك ، ضبطه وصححه وخرج شواهد : إبراهيم شمس الدين ، الطبعة الأولى.

الطبرى ، 1415هـ - 1994م ، تفسير الطبرى من كتابه جامع البيان عن تأويل آى القرآن ، هذبه وحققه وضبط نصه وعلق عليه : د. بشار عواد معروف و عاصم فارس الحرستاني ، الطبعة الأولى.

الطوسي الشيخ الطائفة أبى جعفر محمد بن الحسن (ت: 460هـ) ، 1431هـ - 2010م ، التبيان في تفسير القرآن ، تحقيق: احمد حبيب قصیر العاملی ، تصحیح وتدقيق مركز الامام الحسن المجتبی (ع) للتحقيق والدراسات ، الطبعة الأولى.

عبد الغفار الفارسي أبو علي الحسن بن أحمد بن (٣٧٧هـ) ، الإيضاح العضدي ، المحقق: د. حسن شاذلي فرهود .



عبد الغفار الفارسي الحسن بن أحمد بن الأصل، أبو علي (ت: 377هـ) ، 1413 هـ - 1993 م، الحجة لقراء السبعة ، دمشق / بيروت ، تحقيق: بدر الدين فهوجي - بشير جويجاني ، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاد ، الناشر: دار المؤمن للتراث ، الطبعة: الثانية.

عبد القاهر الجرجاني ، 1982 ، المقتصد في شرح الإيضاح : تحقيق: د. كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد.
العكري أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت: 616هـ) ، التبيان في إعراب القرآن ، المحقق: علي محمد البجاوي ، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه .

العكري أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين البغدادي (ت: 616هـ) ، 1430 هـ - 2009 م، اللباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق: محمد عثمان ، الطبعة الأولى.

العلامة أبي الفضل شهاب الدين والسيد محمود الألوسي البغدادي (ت: 127هـ) ، 1415 هـ - 1994 م، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى : ضبطه وصححه : علي عبد الباري عطية ، الطبعة الأولى.

العيني بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى ، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية : تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر و أ.د. أحمد محمد توفيق السوداني و د. عبد العزيز محمد فاخر ، دار السلام للطباعة والنشر .

فخر الدين الرازي للإمام محمد ابن العلامة ضياء الدين عمر (544-604هـ) ، 1401-1981 ، تفسير الفخر الرازي ، الشهير بالتفسیر الكبير أو مفاتيح الغيب ، لبنان - بيروت ، دار الطبع ، الطبعة الأولى.

الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد (ت: 207هـ) ، 1980 م معاني القرآن ، مصر ، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار ، مطبع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية.

الفراء أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (ت: 175هـ) ، معجم العين : تحقيق: د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي .
الفرزدق ، ديوان الفرزدق ، بيروت - لبنان ، شرحه وضبطه وقلم له : الاستاذ علي فاعور ، دار الطبع ، الطبعة الأولى.

القرطبي أبي عبد الله محمد بن أبي بكر (ت: 671هـ) ، 1427 هـ - 2006 م، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وأي الفرقان ، تحقيق: د. عبد الله بن عبد الحسن التركي ، الطبعة الأولى.

القيسي أبو علي الحسن بن عبد الله ، إيضاح شواهد الإيضاح ، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني.

القيسي أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت: 355هـ-437هـ) ، 1405-1984 ، مشكل إعراب القرآن ، بيروت - لبنان ، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الصامن ، الطبعة الثانية .

كعب بن مالك الأنباري ، ديوان كعب بن مالك الأنباري ، بغداد، دراسة وتحقيق: د. سامي مكي العاني ، مطبعة المعرف ، الطبعة الأولى.

الكافري أبو البقاء أبيوبن موسى الحسيني (ت: 1094هـ) ، 1419 هـ/1998 ، معجم في المصطلحات والفرقون اللغوية ، بيروت - لبنان ، قابلة على نسخة خطية وأعد للطبع ووضع فهرسة: د. عدنان درويش و محمد المصري ، الطبعة الثانية.

المالقي احمد بن عبد النور، 1423 هـ - 2002 م ، رصف المباني في شرح حروف المعاني : تحقيق: أحمد الخراط ، الطبعة الثالثة.

المبرد أبو العباس محمد بن يزيد (ت: 285هـ) ، المقتضب ، القاهرة ، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة .

المبرد للإمام أبي العباس محمد بن يزيد ، الكامل.

مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، بيروت - لبنان ، دار صادر، الطبعة الثانية .



المحتسب في تبيين وجوه شواد القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، الناشر وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، الطبعة الثانية 1420 هـ 1999 م.

المرادي الحسن بن قاسم (ت:749هـ - 1413هـ) ، الجنى الداني في حروف المعاني ، بيروت – لبنان، تحقيق : د. فخر الدين قباوه و الأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

مصطفى إبراهيم، إحياء النحو ، مصر ، دار الطبع القاهرة .

النحّاس أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت 338هـ) ، اعراب القرآن : اعترى به الشيخ خالد العلي .

النعماني السيد محمد بدر الدين أبي فراس الحلبي ، المفضل في شرح أبيات المفضل ، بيروت – لبنان ، دار الجيل للطباعة، الطبعة الثانية .

نهر هادي ، التراكيب اللغوية في العربية ، الطبعة الأولى .

الهروي أبو الحسن علي بن محمد النحوي ، اللامات : تحقيق : يحيى علوان البلداوي .

الهروي علي بن محمد النحوي (ت:415هـ) ، الازهية في علم الحروف : تحقيق : عبد المعين الملوحي ، الطبعة الثانية.